

مجلة البحوث الفقهية والقانونية 2024م

المسؤولية الجنائية للممارس الصحي وفق نظام مزاوله المهن الصحية السعودي ولائحته التنفيذية

الدكتور حسن الزهراني

مجلة البحوث الفقهية والقانونية 2025م

دور المنظم الجنائي في مواجهة الإخلال بالعقود الإدارية في ضوء النظام السعودي "دراسة مقارنة"

معاذ بن صالح الزين هدى محمد عبدالرحمن السيد

استعراض وتقييم للنتائج

نتائج دراسة "المسؤولية الجنائية للممارس الصحي"

- أن المملكة العربية السعودية تطبق المفهوم الشرعي في المسؤولية الجنائية. التقييم: هذه نقطة إيجابية توضح التزام النظام القانوني في السعودية بالإطار الشرعي. ولكن، لم يوضح البحث كيفية مواءمة هذا المفهوم مع التطورات القانونية الحديثة أو الفروقات بين التشريعات المحلية والدولية.
- أن نظام مزاوله المهن الصحية ولائحته التنفيذية تطرقت لكافة المسؤوليات التي تقع على الممارس الصحي. التقييم: هذه نتيجة مهمة تدل على شمولية النظام. ولكن لا يوضح البحث ما إذا كان النظام يغطي جميع السيناريوهات المحتملة أو مدى وضوح نصوصه للممارسين الصحيين.
- أن نظام مزاوله المهن الصحية ولائحته التنفيذية حدد صور المخالفات الجنائية التي تستوجب مساءلة الممارس الصحي. التقييم: تحديد المخالفات خطوة أساسية لضبط القطاع الصحي، لكن لم يتم تقييم مدى دقة التعريفات القانونية للمخالفات أو وجود ثغرات قانونية محتملة.
- أن نظام مزاوله المهن الصحية ولائحته التنفيذية قد حدد عقوبات لمن يخالف أحكامه. التقييم: وجود العقوبات أمر مهم لضمان الامتثال، ولكن البحث لم يناقش مدى فعالية هذه العقوبات في الحد من التجاوزات، أو مقارنة العقوبات مع تلك الموجودة في أنظمة دولية أخرى.

نتائج دراسة "دور المنظم الجنائي"

- تجلى أهمية الحماية الجزائية للعقود الإدارية في ضمان تحقيق أهداف الجهة الإدارية ومنع الإخلال بها. التقييم: هذه النتيجة منطقية وتبرز الدور الوقائي للعقوبات، ولكن البحث لم يوضح ما إذا كانت هناك أمثلة على حالات تم فيها تفعيل هذه الحماية بنجاح.
- هناك نوعان من الحماية الجزائية للعقود الإدارية في النظام السعودي، أحدهما عبر جزاءات إدارية، والأخرى عبر التجريم القضائي. التقييم: هذا تمييز مهم، لكنه يحتاج إلى تحليل أعمق حول متى يتم اللجوء إلى كل نوع من الحماية، وما مدى فعالية كل منهما.
- الإخلال بالعقود الإدارية قد يكون بسبب أحد طرفي العقد أو من المتعاقد معه، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على استقرار العقود. التقييم: هذه النتيجة صحيحة لكنها عامة جداً، حيث لم يتم تحليل الأسباب الرئيسية للإخلال بالعقود أو الحلول العملية للحد من هذه الظاهرة.

التقييم العام للنتائج

المعيار	دور المنظم الجنائي	المسؤولية الجنائية للممارس الصحي
وضوح النتائج	واضحة ولكن تحتاج إلى دعم بأمثلة عملية.	واضحة ومباشرة، لكن ينقصها تفصيل أكثر في بعض الجوانب.
شمولية النتائج	جيدة ولكن تحتاج إلى تحليل متعمق حول أسباب الإخلال بالعقود.	شاملة للمسؤولية القانونية والعقوبات.
مدى استنادها إلى وقائع	تعتمد على القوانين لكنها تفتقر إلى أمثلة تطبيقية.	تعتمد على القوانين واللوائح الرسمية.
القابلية للتطبيق العملي	قابلة للتطبيق لكن لا يوجد تقييم لمستوى نجاحها في التطبيق الفعلي.	قابلة للتنفيذ ولكن ينقصها تحليل مدى فعاليتها.

التوصيات النهائية حول نتائج الدراساتين

- إضافة أمثلة عملية أو دراسات حالة لدعم صحة النتائج وتقويتها.
- توضيح تأثير هذه القوانين على أرض الواقع من خلال تحليل مدى فاعلية العقوبات والجزاءات.
- إجراء مقارنات مع أنظمة قانونية أخرى لمعرفة مدى قوة النظام السعودي مقارنة بالدول الأخرى.

لنتائج "المسؤولية الجنائية للممارس الصحي:"

- تحليل مدى تأثير القوانين الحالية على الحد من المخالفات الصحية.
- إدراج إحصائيات عن نسبة الممارسين الذين خضعوا لعقوبات جنائية.

لنتائج "المنظم الجنائي:"

- توضيح الفرق بين الجزاءات الإدارية والعقوبات الجنائية من حيث الفعالية.
- تحليل أمثلة لعقود تم الإخلال بها وكيف تم التعامل معها قانونيًا.

تقديم الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون

الفصل الثاني

221002181